

العراق

«حريق المفوضية» يخلط الأوراق مطالبات بإلغاء الانتخابات

في حادثة عُدَّت الأكثر خطورة منذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية، اشتعلت النيران بشكل مفاجئ في أحد مخازن المفوضية الانتخابات، لتُخفي بذلك بعض نتائج صناديق بغداد. وفيها أعلنت «المفوضية» امتلاكها نسخة احتياطية من النتائج المفقودة.
إلى عهد مدنته القوة والشخصيات سالمة المطالبة بإعادة الانتخابات، مشهد معقد وفتح عليه احتمالات شتى، يرى البعض أنه تخطأ من الأطراف الإقليمية والدولية التي تعاملت معه الساحة، سيكون حكيماً بإيقاف كرنه

في توقيت وُصِف بالمريب، اشتعلت النيران، ظهر أمس، في أحد المخازن الخاصة بـ«المفوضية العليا المستقلة للانتخابات» في منطقة الرصافة، وفق ما في العاصمة العراقية بغداد، وفق ما أعلنته «قيادة عمليات بغداد».

دعا الجبوري إلى ضرورة إعادة الانتخابات بعدما «ثبت تزويرها»

التي أكدت في بيان أن «فرق الدفاع المدني سيطرت على الحريق»، وأشار البيان إلى أن «مسؤولية القوات الأمنية تقتصر فقط على حماية السور الخارجي لمركز خزن المفوضية»، مضيفة أنه ليس لها

تقرير

نتيها هو يتراجع: إخراج إيران... مسار طويل

يحيى دبوغ

في نهاية أيار الماضي، أي قبل عشرة أيام، شدد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، على أنه «لن نتكفي بخروج إيران فقط من جنوب سوريا، بل يجب على إيران أن تخرج من كل سوريا». أمس، تراجع نتنياهو عن يقينه، واصفاً الهدف بالمشائك وبنونه عقبات، إذ أكد في مستهل جلسة الحكومة أن «خروج إيران من سوريا هو مسار طويل، لكني أؤمن بأنه إذا وضعت لنفسك هدفاً، فهناك إمكانية لأن تصل إليه». التراجع وإضح جداً في موقف نتنياهو من إمكان النجاح في

«إخراج» إيران من سوريا، وافتت جداً أنه يأتي من عطاولة جلسة الحكومة، بعد سلسلة تصريحات ومواقف قطعية، أن إسرائيل لن ترضى باقل من إخراج إيران وإنهاء الوجود الإيراني في كل الجغرافيا السورية من دون أي استثناءات. ما الجديد في الموقف الإسرائيلي؟ وما الدافع إلى التراجع؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى إفهام إسرائيل حدود وسقوف ما لديها من قوة والقدرة على استخدامها؟

بعد الاعتداء الإسرائيلي على مطار

أي عمل داخل المخازن، «التي هي من اختصاص المفوضية». وأمر رئيس الوزراء حيدر العبادي، من جهته، جميع قيادات العمليات في المحافظات بـ«تشديد الإجراءات الأمنية لمخازن المفوضية، وزيادة الطلعات المخصصة لحمايتها»، داعياً «المختصين في مديرية الأدلة الجنائية إلى الكشف على موقع الحادث، والتحقيق، وإعداد تقرير مفصل بالحادث وبالأضرار بعد تدقيقها بشكل نهائي». بدوره، أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية، اللواء سعد معن، «عزل صناديق الاقتراع المهمة عن حريق مخازن المفوضية، وما احترق جزء بسيط من الصناديق»، في حين قال نائب رئيس اللجنة الأمنية» في مجلس محافظة بغداد، محمد الربيعي، إن «الأوراق والصناديق قد احترقت بالكامل».

وشمل الحريق جميع أجهزة تسريع النتائج، وأجهزة التحقق الإلكترونية الخاصة بمكتب انتخابات بغداد ـ الرصافة، وفق ما أعلنه رئيس «مجلس المفوضين» معن الهيتاوي، مؤكداً في الوقت نفسه أن «الحريق لا يؤثر على نتائج الانتخابات، فأوراق الاقتراع قد سُخِط، وتمتلك نسخة احتياطية عنها في المكتب الوطني ومكتب انتخابات بغداد الرصافة». واعتبر الهيتاوي، في بيان، أن «المفوضية مستعدة من جميع الجهات لتبنيها عن أداء عملها الديموقراطي بموجب القانون والدستور». والجدير بالذكر أن الهيتاوي كان رفع دعوى قضائية ضد رئيس مجلس النواب، سليم الجبوري، على خلفية تصويت البرلمان الأسبوع الماضي على تعديل

قانون الانتخابات بما يلغي البئة العد والفرز الإلكترونيين لأصوات الناخبين. وانتداب 9 قضاة لإدارة «مفوضية الانتخابات»، وتجميد عمل «مجلس المفوضية»، حتى انتهاء من التحقيقات في عمليات التزوير». الأمر الذي وصفه الهيتاوي بـ«المخالف للقانون والدستور».



أكدت «المفوضية»، ات الحريق، لا يؤثر على نتائج الانتخابات (اف ب)

حادثة أمس، التي تزامنت مع قرار «مجلس القضاء الأعلى» تعيين قضاة للإشراف على عمليات العد والفرز اليدويين بدلاً من أعضاء «مجلس المفوضين» الذين أوقفوا عن العمل، دفعت مختلف القوى السياسية المستفيدة منها والمختصرة) إلى التساؤل حول

تعلقه على الحادث، اعتبر رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، من جانبه، أن «جريمة إحراق المخازن فعل متعمد، وجريمة مخطط لها، تهدف إلى إخفاء حالات التلاعب والتزوير في الأصوات، وخداع الشعب العراقي»، داعياً إلى «إعادة الانتخابات بعدما ثبت تزيف إرادة الشعب العراقي بشكل متعمد وخطير، وملاحقة الجهات التي ساهمت في عمليات والتخريب». أما مسؤول «المكتب السياسي» لزعيم «التيار الصدري»، ضياء الأسدي، فقد وصف الحادثة بـ«محاولة استهداف أصوات الفقراء والمحرومين»، ذلك أن من «عمد إلى إحراق أجهزة التحقق وأماكن وجود بيانات الانتخابات يهدف إلى إفناء الانتخابات أو ضمن النتائج». «مكتب السياسي» ودفعت حادثة أمس، أيضاً، رئيس «ائتلاف الوطنية»، زياد علاوي، إلى الدعوة لإعادة إجراء انتخابات تزيهية خلال ستة إلى ثمانية أشهر «دعاً لأي فراغ دستوري»، فيما أعلن «تحالف الفتح» معارضته إجراء عمليات العدّ والفرز اليدويين بنسبة 100%، مشيراً إلى أن العملية ستستغرق فترة ثلاثة أسابيع.

وقال الناطق باسم التحالف، أحمد الأسدّي، إن «تحالف الفتح مع مقترح إجراء عملية العد والفرز اليدويين بنسبة 25%، وليس 100%»، مضيفاً أن «الجميع يتربص قرار المحكمة الاتحادية لقول كلمتها بشأن الانتخابات، وقضية العد والفرز اليدويين والنسبة، وقضية إلغاء انتخابات الخارج والناخبين» (الأخبار)

الحدث

خشية سعودية ـ أميركية ـ إسرائيلية من تبعات الحراك قمة مكة: حتى لا يفلت الأردن من أيدينا

هنا، تخشى السعودية أن يتسبب الإصرار على معاقبة الأردن في ما بات يُصطلح على تسميته «الارتقاء في أحضان إيران». خشية لا تظهر منفصلة عن هاجس آخر متصل بإسرائيل، التي لا يحتاج الحديث عن توجسها من تبعات الاحتجاجات الشعبية على بلد كان له الفضل في حفظ أمن الكيان لعقود مستطيلة إلى عظيم استدلال، إذ إن تواصل الاضطرابات، واتساع رقعتها، من شأنهما تهديد أركان النظام الأردني، الذي لا يمكن لواشطنن وتل أيبب الحقبة ضمان ما سيخلفه في حال غلبة الحراك المطلي عليه. وبالتالي، يمكن القول إن قمة مكة قد لا تكون خالية من إيجاز أميركي إلى الخليجين بإرخاء الطوق الاقتصادي المفروض على الأردن، منعاً لما هو أسوأ، وانطلاقاً من ذلك، تدور التوقعات حول إمكانية أن تسفر القمة الرباعية عن استئناف عمليات تمويل بقيمة مليارات دولار، كانت دول الخليج قد خصصتها للمملكة الهاشمية في كانون الأول/ديسمبر 2011، قبل أن تنتصل منها. وتلعل الحضور الكويتي في القمة يمثل، بالنسبة إلى الأردنيين، عامل طمأنة إلى أنهم سعوديون ـ أقله مؤقتاً ـ إلى الخطوة الخليجية. بعيداً من ابتزازهم بعضا التجميع هل يعني ذلك أن الثمن المطلوب من الأردن لإتمام «صفقة القرن» سيتم التراجع عنه؟ حتماً لا؛ إذ إن هذا الثمن يشكل معلماً رئيساً من معالم الخطة التي أن رفع الحظر عن الدعم الخليجي لعنان يشي بان الشروط الأميركية ـ السعودية على المملكة الهاشمية ربما يتم تجديدها مرحلياً، وهو في الوقت نفسه يحلّي حبح المصاعب التي لا تزال تعترض طريق «صفقة القرن» (الأخبار)

على أنه حجر الرخي في منظومة حماية الاستقرار الجيوسياسي في الشرق الأوسط من شأنه تهديد أمن جيرانه الخليجيين، الذين بذلوا جهوداً في منع انتقال عدوى «الربيع العربي» إليهم. يُضاف إلى ما تقدم، أن تصعيد الضغوط على المملكة الهاشمية، التي تُعدّ أحد أكثر البلدان تلقياً للمعونة الأجنبية، ربما يحمل كأمها على انتهاج خطة مشابهة لما قامت به قطر عقب فرض المقاطعة عليها، لتأخية تعزيز العلاقات بمن تراهم السعودية خصوصاً لها، وعلى رأسهم الأتراك والإيرانيون. في هذا السياق، ليس من دون دلالة تأكيد الزعيمين، التركي رجب طيب أردوغان والأردني عبد الله الثاني، خلال مباحثات هاتفية جمعتهما أول من أمس، عزمهما على تعزيز العلاقات الثنائية.

قبل ذلك، كانت مؤشرات اردنية عديدة قد أشرت الربية لدى حكام الرياض وأبو ظبي إزاء حليفهم الذي كان مرشحاً لغضوبة مجلس التعاون الخليجي، قبل أن يدخل الأخير مرحلة موت سريري باندلاع

عبد الله الثاني، أثناء تأديته العمرة يوم امس (اف ب)



مقالة تحليلية

«الكابينت» بين استمرار الحصار ومنع المواجهة الواسعة

إذ عزّز لدى صناع القرار الإسرائيلي محدودية الرهان على إمكانية إخضاع القطاع في ظل مقوماته صيغة التسوية التي تسعى إدارة ترامب، بدعم السعودية، إلى فرضها على الشعب الفلسطيني. ويات كيان العدو أكثر إدراكاً لحقيقة أن المقاومة الفلسطينية ليست بوارد المساومة والتخلي عن سلاحها وخيارها المقاوم، أو على مقايضة تحسين الوضع المعيشي مقابل التخلي عن كامل فلسطين. في ضوء ذلك، تبقى آفاق البحث الفعلية على طرلة المجلس الوزاري الإسرائيلي بما يحافظ على ورقة الضغط ـ الحصار ـ على القطاع، وفي الوقت نفسه بما يحول دون التدرج نحو مواجهة عسكرية. ضمن هذا الإطار، يأتي بحث «الكابينت» كما تقول تقارير إعلامية في اقتراحات عدة تهدف إلى التخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية على نحو تدريسي، أي من دون أن يعالجها جذرياً. كي تبقى تحت سقف استمرار الحصار، لكن بما يحول دون التدرج نحو المواجهة العسكرية الواسعة. وهكذا، تكون إسرائيل قد قدمت نفسها أمام الرأي العام الدولي على أنها حريصة على الواقع الإنساني في القطاع، بما يغطي على جرائمها الدمية بحق المظاهرين السلميين الفلسطينيين. وينبغي القول إن الرّد الإسرائيلي العوشي، وحالة السكان في الضفة وأيضاً العالم العربي،

الأمم المتحدة، داني دانون، بالقول: «للاسف، بدلاً من إدانة إرهابيي حماس، هناك دول تسعى إلى تلبية احتياجاتها السياسية الداخلية من طريق الإضرار بدولة إسرائيل في الأمم المتحدة».

ويتناغم البحث الإسرائيلي مع الموقف الأميركي الذي عبّر عنه المبعوث الخاص للرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، بالقول إن «حلّ الوضع في غزة أمر حاسم أيضاً لأسباب إنسانية، لكنه مهم أيضاً لأمن إسرائيل ومصر». في المقابل، يأتي بحث القيادة الإسرائيلية للوضع في غزة ترجمة لمخاوف إسرائيل من انهيار تام، هناك، وهو ما ترى فيه تل أبيب تهديداً لأمنها، لكونه سينعكس بالضرورة تصعيداً قتالياً على حدود القطاع. وكان نتياهو قد وعد خلال زيارته لأمريكا، بأن يفتح باب التفاوض مع حماس، لكن، كما هو الخطاب الإسرائيلي الرسمي، إن مسؤولية جريمة الحصار، الذي يفرضه الاحتلال تقع على الضحايا الفلسطينيين. لأنهم لم يتنازلوا عن عودتهم إلى وطنهم، ويرتكبون جريمة الدفاع عن أنفسهم وشعبهم. على أي حال، كشف تواصل «مسيرات العودة» عن حجم التصميم الذي يتحلى به الشعب الفلسطيني،

علي حيدر

للمرة الأولى منذ أشهر، يعقد المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر (الكابينت) جلسة لمناقشة الوضع في قطاع غزة. ووفق تقارير إعلامية إسرائيلية، يهدف هذا اللقاء، إلى مناقشة الموضوع الإنساني في القطاع وفرض التوصل إلى تسوية سياسية. وتأتي جلسة «الكابينت» في سياق «مسيرات العودة» المتواصلة طوال أيام الجمعة منذ أثار الماضي، وبعدهما سطر خلالها الشعب الفلسطيني في القطاع أعلى ملاحم التضحية وأظهر شجاعة واندفاعاً وولاً، لقضية فلسطين، أذهل معها كل المتربصين بالقضية، وأشعل أصداءً حمراً في تل أبيب إزاء مفاعيل مخطط تصفية القضية، عبر «صفقة القرن». كذلك رفع مستوى القلق من إمكانية أن يؤدي تواصل هذه المسيرات وتطورها إلى انكسارات مشابهة في السيارات المحتلة، وهو ما قد يغيّر المعادلة.

تزامنت جلسة «المجلس المصغر» مع تقارير الهيئات الدولية التي تحذّر من انفجار الوضع في غزة إذا لم تحلّ الأزمة التي يسببها الحصار المتواصل منذ أكثر من 12 عاماً. ومع النقاش الذي تجريه الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضع في القطاع، وهو ما أداته السفير الإسرائيلي في